قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٤

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين الحكومتين المصرية واليابانية والتى تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية منحة قدرها ٢٣,٦٣٤,٠٠٠ ين ياباني لتخفيف عبء فوائد الديون اليابانية على مصر خلال النصف الأخير من عام ١٩٨٢ والنصف الأول من عام ١٩٨٣ والموقعة بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بين الحكومتين المصرية واليابانية والتى تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية منحة قدرها ٢٣,٦٣٤,٠٠٠ ين ياباني لتخفيف عبء فوائد الديون اليابانية على مصر خلال النصف الأخير من عام ١٩٨٢ والنصف الأول من عام ١٩٨٣ والموقعة بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٤ رمضان سنة ١٤٠٤ (٢٤ يونيه سنة ١٩٨٤)

حسنى مبارك

القاهرة فى ١٨/٣/١٩٨٤

صاحب السعادة

يشرفنى أن أشير الى القرار رقم ١٦٥ المؤرخ ١١ مارس ١٩٧٨ الخاص بالجزء الثالث من الدورة التاسعة لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن مشاكل الدين والتنمية الخاصة بالدول النامية والمناقشات التى دارت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية لجمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ — آخذا فى الاعتبار ديون جمهورية مصر العربية طبقا لاتفاق القرض المبرم بمقتضى الخطابات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية والسارى المفعول اعتبارا من ٢٩ أبريل ١٩٧٣ ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية وفقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهـذا الشأن منحة قيمتها ثلاثة وعشرون مليون وستمائة وأربعة وثلاثون ألف ين (٢٣,٦٣٤,٠٠٠ ين) المشار إليها هنا فيما بعـد " بالمنحة " بغرض المساهمة فى تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

٢ — (١) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة وفوائدها المتراكمة استخداما سليما لشراء منتجات ينص عليها فى قائمة يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين وكذا الخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات بشرط أن تنتج هذه المنتجات فى دول المنشأ المصرح بها .

(٢) تخضع القائمة المنصوص عليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه للتعديل الذى قد يتفق عليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة فى الفقرة (١) بعاليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ — (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادى حر بالين اليابانى (المشار إليه فيما يلى " بالحساب ") لدى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل

فى الصرف الأجنبى باسم حكومة جمهورية مصر العربية خلال ١٤ يوما من تاريخ بدء سريان مفعول هذه الترتيبات وتقوم بإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام عملية فتح الحساب خلال ٧ أيام من تاريخ فتحه .

(٢) إن الغرض الوحيد للحساب هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والمشار إليها فى البند (٤) وأيضا القيام بالمدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من البند (٢) وأى مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٤ — تضع الحكومة اليابانية المنحة موضع التنفيذ بالقيام بمدفوعات بالين اليابانى وبالقيمة المشار إليها فى الفقرة (١) فى الحساب خلال الفترة من تاريخ استلام الإخطار الكتابى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من البند ٣و٣١ مارس ١٩٨٤ . إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٥ — (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة :

(ا) استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة وذلك خلال فترة معقولة بعد وضع المنحة موضع التنفيذ .

(ب) ضمان عدم استخدام المنحة فى سداد أية رسوم جمركية وضرائب محلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وتتعلق بشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (١) من البند (٢) .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة سوف تخصص وتستخدم استخداما سليما وفعالا فى تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

(د) تقديم تقرير مكتوب للحكومة اليابانية بشكل مقبول من الحكومة اليابانية عن العمليات التى تتم على الحساب مع صور العقود والفواتير وأى مستندات أخرى تتعلق بهذه العمليات بدون تأخير وبمجرد أن تتم سحب المنحة وفوائدها بالكامل من الحساب طبقا لنص الفقرة الفرعية (٢) من البند (٣) وبناء على طلب الحكومة اليابانية .

(٢) عدم إعادة تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية.

٦ ـ يتم التشاور بين الحكومتين فيما بينهما فى أى أمر قد ينشأ ويتعلق بهذه الترتيبات.

وانه ليشرفنى أن أقترح ان تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد ، والتى تؤكدون فيها ماسبق من ترتيبات نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز التنفيذ من تاريخ رد سيادتكم.

وانى لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم عظيم تقديرى "

يوسوكى ناكائى

سفير مفوض فوق العادة لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٨/٣/١٩٨٤

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سيادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

يشرفنى أن أشير إلى القرار رقم ١٦٥ المؤرخ ١١ مارس ١٩٧٨ الخاص بالجزء الثالث من الدورة التاسعة لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن مشاكل الدين والتنمية الخاص بالدول النامية والمناقشات التى دارت مؤخرا بين ممثل حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية لجمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان :

١ ـــ آخذا فى الاعتبار ديون جمهورية مصر العربية طبقا لاتفاق القرض المبرم بمقتضى الخطابات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية والسارى المفعول اعتبارا من ٢٩ أبريل ١٩٧٣ تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية وفقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها ثلاثة وعشرون مليونا وستمائة وأربعة وثلاثون ألف ين (٢٣,٦٣٤,٠٠٠ ين) المشار إليها هنا فيما بعد بالمنحة بغرض المساهمة فى تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

٢ ـــ (١) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة وفوائدها المتراكمة استخداما سليما لشراء منتجات ينص عليها فى قائمة يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين وكذا الخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات بشرط أن تنتج هذه المنتجات فى دول المنشأ المصرح بها .

(٢) تخضع القائمة المنصوص عليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه للتعديل الذى قد يتفق عليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة فى الفقرة (١) بعاليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ ــ (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادى جنيهات يابانى (المشار إليه فيما يلى "بالحساب")لدى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى باسم حكومة جمهورية مصر العربية خلال ١٤ يوما من تاريخ بدء سريان مفعول هذه الترتيبات وتقوم بإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام عملية فتح الحساب خلال ٧ أيام من تاريخ فتحه .

(٢) إن الغرض الوحيد للحساب هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التى تتم بالين اليابانى والمشار إليها فى البند (٤) وأيضا القيام بالمدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) من البند (٢) وأى مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٤ ــ تضع الحكومة اليابانية المنحة موضع التنفيذ بالقيام بمدفوعات بالين اليابانى وبالقيمة المشار إليها فى الفقرة (١) فى الحساب خلال الفترة من تاريخ استلام الإخطار الكتابى المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) من البند ٣ و٣١ مارس ١٩٨٤ . إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٥ ــ (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة :

(ا) استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة وذلك خلال فترة معقولة بعد وضع المنحة موضع التنفيذ .

(ب) ضمان عدم استخدام المنحة فى سداد أية رسوم جمركية وضرائب محلية وأى غرامات مالية قد تفرض فى جمهورية مصر العربية تتعلق بشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (١) من البند (٢) .

(جـ) ضمان أن المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة سوف تخصص وتستخدم استخداما سليما وفعالا فى تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

(د) تقديم تقرير مكتوب للحكومة اليابانية بشكل مقبول من الحكومة اليابانية عن العمليات التى تتم على الحساب مع صور من العقود والفوائد وأى مستندات أخرى تتعلق

بهذه العمليات بدون تأخير وبمجرد أن تتم سحب المنحة وفوائدها بالكامل من الحساب طبقا لنص الفقرة الفرعية (٢) من البند (٣) وبناء على طلب الحكومة اليابانية .

(٢) عدم إعادة تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٦ ــ يتم التشاور بين الحكومتين فيما بينهما فى أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد، والتى تؤكدون فيها ماسبق من ترتيبات نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز التنفيذ من تاريخ رد سيادتكم .

وإنه ليشرفنى أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة سوف تعتبران أنهما يشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أعظم تقديرى ،

عبد العزيز زهوى

وكيل أول وزارة شئون الاستثمار والتعاون الدولى

لشئون التعاون الاقتصادى الدولى

وزارة الخارجية

قـــرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٤ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين الحكومتين المصرية واليابانية والتى تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية منحة قدرها ٢٣,٦٣٤,٠٠٠ ين ياباني لتخفيف عبء فوائد الديون اليابانية على مصر خلال النصف الأخير من عام ١٩٨٢ والنصف الأول من عام ١٩٨٣ والموقعة بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٠ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين الحكومتين المصرية واليابانية والتى تتيح بمقتضاها الحكومة اليابانية منحة قدرها ٢٣,٦٣٤,٠٠٠ ين ياباني لتخفيف عبء فوائد الديون اليابانية على مصر خلال النصف الأخير من عام ١٩٨٢ والنصف الأول من عام ١٩٨٣ والموقعة بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٨

يعمل بها اعتبارا من ١٩٨٤/٣/١٨ ؛

د. احمد عصمت عبد المجيد